حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٣٩) ٢٠١٤/٠٥/١١ م | www.al-badeel.org | Issue (139) 11/05/2014

ما بعد حمص.. أبواب الحلول المغلقة

حسام ميرو

خرج المقاتلون من حمص القديمة، وتمكن النظام من بسط سيطرته على أنقاض مدينة لها رمزيتها العالية في حراك السوريون من أجل الحرية، وأتى خروج المقاتلين كما بات معروفاً عبر إرادة إيرانية بالدرجة الأولى، وبعد حصار دام 700 يوم للمدينة القديمة، ولم يعد بمقدور المقاتلين الاستمرار لفترة أطول، إذ انعدمت من الناحية العسكرية أية إمكانية جدية لفك الحصار عنهم.

لكن الأسئلة التي يحضر تحت وقع هذا الحدث كثيرة، ومنها : ماذا بعد إحكام النظام سيطرته على حمص؟ هل سيتقدم نحو حلب ونحو إدلب، بمساندة الحلفاء من حزب الله والفصائل العراقية؟ وماذا يعني لو بسط النظام سيطرته من جديد على كامل الجغرافيا السورية؟.

الكارثة السورية تجاوزت الصراع على الجغرافيا، فلو افترضنا جدلاً أن النظام سيتمكن من بسط سيطرته على كامل الجغرافيا السورية فهل لنا أن نتخيل إمكانية أن يحكمها من جديد، وما ينطبق على النظام ينطبق على أي قوة أخرى من الفصائل المسلحة، إذ يبدو ضرباً من ضروب الخيال توليد حكم جديد لكامل الأرض السورية من دون توافق السوريين أنفسهم، ومن الخيال أيضاً تصور أية فرصة لدولة تحكم مركزياً من دمشق، لقد بات هذا الأمر من الماضي، والتمسك به، يعني الإجهاز فعلياً على ما تبقى من سورية، ويبدو واضحاً أن هناك من لا يريد أن يفكر بغير هذه الطريقة، أي تدمير سورية دون أي إحساس بمسؤولية تجاه مستقبل البلاد، ووقف الكارثة عند الحد الذي آلت إليه من معطيات.

إصرار النظام على الحل العسكري لم يعد خيار النظام السوري، لقد بات إصراراً من الحليف الإيراني على استثمار الكارثة السورية إلى أبعد حد ممكن، ووفقاً لمنطق الأوراق التي يمكن أن تزيد من قدراته على التفاوض مع الغرب، ليس فقط على ملفه النووي، وحدود التخصيب، وما إلى هنالك من قضايا تقنية، بل مفاوضات على موقع إيران المستقبلي في مجمل قضايا الشرق الأوسط، وفي مجمل المصالح التي تتضمنها المنطقة، خاصة في مجال النفط والغاز.

الإيرانيون، أيضاً، لم يعودوا فقط خلفاء للنظام، إنهم على الأرض، وهو ما تؤكده مجموعة من الوقائع، وليست مفاوضات خروج المقاتلين من حمص إلا إحدى تلك الدلائل، وهم لن يسمحوا من حيث المبدأ بأي وقف للنزيف السوري دون أن يكونوا مكوناً رئيسياً في صياغة أي حل مستقبلي ، وأن يضمنوا مصالحهم الاستراتيجية.

بالمقابل، فإن الأطراف الإقليمية والدولية ليست جاهزة بعد لأي حل في سوريا، إذ من غير المتوقع أن يتوقف الاستثمار الإقليمي والدولي في المأساة السورية قبل إنضاج جملة من التفاهمات بين الأطراف المنخرطة في الأزمة، وما زال من المبكر التكهن فيما إذا كان الصراع سينتهي إلى تفاهمات من بينها الملف السوري، أم أن الصراع الإقليمي سيستمر، وتستمر معه الأزمة السورية في فصول جديدة.

وحدهم السوريون يدفعون الثمن في دراما لا تبدو ملامح نهايتها قريبة، بل هي مرشحة للمزيد من المأساوية، خاصة أن الأطراف السورية من نظام ومعارضة لم تعد تقرر سير الأحداث وتطورها، لكنها مرغمة على استكمال دورها في هذه اللعبة القاتلة.

لقد بكى سوريون كثر خروج المقاتلين من حمص، وخوّن البعض الفصائل الموجودة في أماكن أخرى لتخاذلها عن مساندة مقاتلي حمص، وهو ما يذكر فعلياً بما جرى في القصير والقلمون سابقاً من تبادل للاتهامات، لكن المسألة لم تعد خسارة قوى "الثورة" أمام ميليشيا نظام، إنها مسألة انسداد أفق أمام بزوغ عوامل حقيقية يمكن البناء عليها لحل سوري– سوري، وما يجب التأثر به وجدانياً وأخلاقياً ووطنياً هو عدم قدرتنا كسوريين على بناء حلول تحفظ سوريا من الدمار، وتمهد الطريق أمام معالجة آثار المرحلة الماضية، والمضي نحو مستقبل جديد.

باختصار، إن ما جرى في حمص يؤكد على أن أبواب الحلول ما زالت مغلقة حتى إشعار آخر، لكن المشكلة أن مفاتيح الحلول لم تعد في أيدي السوريين، فهل ثمة من سيعمل على استعادتها؟.

منظمات المجتمع المدني بين البراميل المتفجرة والأعلام السوداء

اسطنبول- ياسر بدوي:

لا يختلف كثيرا المشهد المدني الفرعي عن الصورة الكلية والعامة للعمل السياسي والعسكري. الحالة السورية تقع خارج المنطق والمألوف، والتباينات حادة في الفكر والسياسة والعيش . الأزمة والحرب والثورة، خلقت وقائع كارثية، وأنتجت تجمعاتً لا تمارس الفوضى وتعيق التطور فحسب، بل تدعي لنفسها حاكمية مستمدة من الله ، تلغي وتكفر كل نشاط لا يقاس وفق شرعها المنحرف عن معايير البشر.

بعدما خنق نظام البعث المجتمع المدني السوري لعقود، نجد من المفجع أن يفشل المجتمع الدولي الآن في إطلاق طاقته البناءة فيما يتعلق بالوصول إلى إجماع أكثر وضوحاً تجاه المعارضة، وكسبيل أيضا لتحسين الوضع (أو على الأقل تقليل نسبة تدهوره). بل كان ينبغي دعم ذلك منذ فترة طويلة على اعتبار أن حركة الاحتجاج في حد ذاتها كانت تجسيداً لمجتمع مدني ينشد انتقالاً سلمياً إلى نظام ديمقراطي.

واليوم الحاجة ملحة أكثر لدعم مجتمع مدني محلي، وذلك لتقليل مخاطر نشوب حرب أهلية مرتقبة. فالدعم القوي لجماعات مجتمع مدني منتقاة بعناية يمكن أن يعمل على الحد من الصراعات الطائفية والتصعيدات الفوضوية الناشئة عن هذا الصراع، وتحد من بروز الصور النمطية لمجاهدي القاعدة الذين احتلوا المشهد و المساحات الفائضة في التغطيات الإعلامية، وراح الخوف يزداد حدة من أن تتحول أية مساعدات لخدمة العلم الأسود . فجماعات المعارضة التي تشجع على العلاقات الإيجابية والحوار بين مختلف الفصائل الدينية والعرقية السورية تعتبر محوراً أساسيا لتوحيد نسيج المجتمع .

رغم كل هذا الواقع المأساوي ووطأة الحاجات ما يزال المجتمع المدني يبحث عن نفسه في الاغتراب، لصعوبة إن لم يكن استحالة العمل في الداخل ، فالبراميل المتفجرة و "داعش" عدوان لكل ما هو مدني ، ويعتبر الطرفان النظام و القاعدة الروابط المدنية كفراً ومؤامرة ، ففي تركيا يحاول دعاة المجتمع المدني بناء مؤسساتهم في جميع المجالات، لكن إلى اليوم لم تتبلور بؤرة واضحة أو وعاء يحتوي العمل المدني .

عقدت العديد من المؤتمرات لبلورة صيغة تنطلق منها مؤسسات وجمعيات أهلية، لكنها كما أسلفنا محكومة بالظرف السوري المتعدد الأقطاب، والخائف من التوظيف السياسي، ولعلّ أهم ما يحكم تبعثر الصورة العامة هو ضعف الوعي بأهمية وجود هذه المنظمات ، فضلاً عن التضارب و التضاد في فهم طبيعية عمل هذه المؤسسات بين كونها عمل تطوعي محكوم بنشاط حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة للمواطن السوري وما يتطلب من تقديم الخدمات أو دعم للتعليم و التنمية، وبين كونها وسيلة استرزاق وربح، ما يجعل بعض القوى تتسر بها لتحقيق أهداف خاصة،

رغم كل هذا الواقع المأساوي ووطأة الحاجات ما يزال المجتمع المدني يبحث عن نفسه في الاغتراب

وإن كانت مشروعة في عملية البناء المدني، إلا أن لها حساسيتها في الظرف الراهن ، فضلاً عن ضعف الاختصاصات التي تستطيع تأهيل الكوادر البشرية القادرة على النهوض في هذا المسار .

في عملية البحث الشاقة عن منظمات المجتمع المدني، تبرز بصعوبة مشقة العثور على بناء واضح، مما يدل على ضعف الإنتاج، فنجد اتحاد منظمات المجتمع المدني السوري (ouscs) يضم الاتحاد أكثر من ثمانين رابطة وهيئة ومؤسسة جلها مشكلة في دول العالم .

مؤسسة "وطن" تضم مجموعة من المؤسسات يعرف عنها ملهم الجندي المتحدث باسمها أنها تهدف لترسيخ العمل المؤسساتي الجماعي المنتظم، وتتكون "وطن" من ثمانية مؤسسات في مجالات الأعمال الخيرية والإعلامية والدراسات .

مجموعة "نهضة وطن" قيد التأسيس، وهناك العديد من المؤسسات المدنية التي تولد يومياً، لكن يصعب تحديد مقدار تأثيرها الفعلي على الأرض، ما خلا تقديم المساعدات الطبية و الإغاثة وإقامة دورات متنوعة في التنمية والتأهيل والتطوير .

إن الحاجة ماسة وملحة لدعم هذه المؤسسات الوليدة بعد أن تقدم نظاماً مؤسسياً يراعي الجودة والمعايير الدولية المتعارف عليها، وعلى رأسها الاختصاص الذي يضمن إنتاجا يلعب دوراً في المتجمع السوري الذي يتعرض إلى جميع صنوف القهر والقتل والإلغاء، وهذه المهمة تقوم بها جميع المنظمات الدولية ذات الصلة والدول الصديقة للشعب السوري، فضلاً من الفعاليات السورية الاقتصادية ورجال الأعمال ، دون الانزلاق إلى مسار الربحية. وفي هذا المجال لابد من التمييز بين أنواع مؤسسات المجتمع المدني، وأن يكون إعلانها ووثائق تأسيسها واضحة الأهداف، وأن يكون هناك آليات تكشف عن مدى فعاليتها ودورها.

تدرك جميع الأنظمة الاستبدادية أن التجمعات الشعبية المنظمة هي أكبر عامل يهدد وجودها وسيطرتها وثباتها ، لذلك عمل النظام السوري جاهداً خلال سنوات حكمه على تحجيم دور المجتمع المدني، وإخضاعه لسلطته التعسفية المخابراتية ، وقد نجح في تحويل النقابات العمالية والاتحادات المهنية من منظمات يفترض أن تدافع عن حقوق منتسبيها إلى مراكز أمنية تسوق للأسرة الحاكمة، وما يزال يحاول إفشال أي تجمع مدني لذلك شرده و قصفه .

العوائق التي حالت دون تحول كيانات الثورة كثيرة ، لم تستطيع أغلب الكيانات السورية التحول إلى مؤسسات قادرة على مراكمة الخبرات و إدارة الطاقات بالشكل الذي يضمن تجاوز العقبات و ضمان سلامة سير أعمال المؤسسة. و لعل توافر عنصر الاستقرار يعتبر شرطاً أساسياً للعمل المؤسسي، بينما الواقع أن هذا العنصر هو من أكثر الأمور ندرةً في المشهد السوري منذ بداية الأحداث الجارية.

ربما تكون النظرة متباينة بين ضعف الفعالية بسبب التعدد والتدفق لهذه المؤسسات وبين ضرورة تنوعها حتى لا تقع في حظيرة جهة سياسية واحدة تجير لصالحها، وتعيد إنتاج الحزب الواحد، وبالتالي تؤثر في التعددية السياسية والانتقال الديمقراطي المنشود في سوريا ، لكنها وفق رأينا تبقى حالة صحية استطاعت تقديم التغذية المعنوية والمادية في المجتمع السوري، وإن بصورة غير مرتبة بسبب قوة الإظهار لصورة المدافع والطيران والرايات السوداء .

تناقضات الصراع : «الجبهة الجنوبية» تحاول التبرأ من «النصرة»

■ ليزا لندكويست- إعداد وترجمة «البديل»:

تجمع أكناف بيت المقدس في درعا

تتواجد في النزاع السوري الحالي عدد لا يحصى من الفصائل والمجموعات المقاتلة، وتقوم وسائل الإعلام الرسمية والمعارضة بتقديم روايات متناقضة عما يجري، ولا يقتصر التضارب في الروايات الإعلامية على النظام والمعارضة، وإنما أيضاً جماعات المراقبين، والأمم المتحدة، والإعلام الدولي، والدول المختلفة، الكل يقدم وجهة نظره الخاصة، وبات من الصعب أن نفصل بين الواقعي والخيالي.

يتحدث تقرير لوكالة فرانس برس عن تحالف نشأ منذ شهرين في الجبهة الجنوبية، وقال أن التشكيل الجديد يتكون من 30 ألف مقاتل ينتمون إلى 55 فصيلاً من الجماعات المقاتلة جنوب البلاد.

و يهدف التحالف الجديد إلى التخفيف من المخاوف الغربية حول إمكانية وصول المساعدات المقدمة من الغرب إلى فصائل مرتبطة بتنظيم القاعدة، ووصول الأسلحة إلى المتطرفين، كما يهدف التحالف الجديد إلى "توحيد الفصائل التي تقاتل للإطاحة بنظام بشار الأسد، والعمل على خلق دولة ديمقراطية من شأنها أن تحافظ على حقوق جميع الشرائح و الأقليات" وذلك بحسب ابراهيم الجباوي، وهو عميد شرطة سابق وتحول إلى متحدث باسم التحالف.

وقال الجباوي إن "هذه الفصائل خاضت معارك كبيرة ضد قوات الأسد ، وحققت الانتصارات".

وتابع: "في الأيام الأخيرة على سبيل المثال، مقاتلين من أكثر من 16 فصيلاً حرروا موقعا استراتيجيا تابعاً للواء 61 "، وهو اللواء المسؤول عن حراسة الحدود السورية مع إسرائيل.

وقال أبو المجد ، المتحدث باسم لواء اليرموك ، وهو أحد أقوى الأعضاء في التحالف إن الجبهة كانت نشطة منذ فشل محادثات السلام في جنيف في وقت سابق هذا العام.

المملكة العربية السعودية ، واحدة من الداعمين الرئيسيين للانتفاضة ضد الأسد ، لديها تأثير قوي على المتمردين في الجنوب ، حيث أنها عملت مع الأردن للمساعدة في توحيد الفصائل المختلفة ، وفقا لمصادر في المعارضة السورية.

الجباوي وغيره يصرون على أن تحالفهم لا يوجد فيه مكان لجبهة النصرة، وهو الجناح السوري لتنظيم القاعدة ، أو لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش".

وقال الجباوي: " تعدد الفصائل لا يؤدي إلى نتائج إيجابية ، وهذا هو السبب الذي دفعنا إلى توحيد الفصائل المعتدلة تحت مظلة واحدة". وأضاف أن "النصرة، التي لديها تأثير محدود في الجنوب، ليس لديها أي دور في الجبهة الجنوبية ، والجماعات الإسلامية الأخرى في الجنوب محدودة وليست قوية."

المشكلة مع هذه القصة أننا نشعر بالرضا بادئ الأمر، خاصة أن كون المعتدلين هم النواة الأساسية لهذا التحالف، لكننا، إذا دققنا قليلاً في مجريات الأحداث في الجبهة الجنوبية نفسها، سنكتشف أن وجود "النصرة" ليس ضعيفاً، كذلك القوى الإسلامية الأخرى، مثلما هو الأمر في جميع أنحاء البلاد، ففي شهر أبريل/ نيسان الماضي شنت النصرة والجبهة هجوماً قوياً في محافظة درعا لبسط نفوذها في المحافظة، وأيضاً في القنيطرة.

في 25 أبريل/ نيسان الماضي ، أفاد المرصد السوري أن العديد من الفصائل العسكرية الإسلامية بما في ذلك جبهة النصرة نجحت في كسر الحصار الذي دام عاماً كاملاً على مدينة نوى، وأن الدور الكبير في المعركة تولته "النصرة"، وفرضوا سيطرتهم على تل الجابية ، مقر اللواء 61 .

كما أن القائد الميداني للجبهة الإسلامية قتل في معارك مع قوات النظام للسيطرة على تل الجابية ، وجاء في بيان نشرته جبهة النصرة يوم 26 أبريل/ نيسان الماضي أنها قامت بتحرير تل الجابية، وجاء في البيان أن المعركة خاضها "الأسود من جبهة النصرة بمشاركة فصائل أخرى".

وبالتالي فإن ادعاء الجباوي المتحدث باسم الجبهة الجنوبية أن 16 فصيلاً من الجبهة الجنوبية قاموا" بتحرير موقع استراتيجي تابع إلى اللواء 61 " يغفل الحقيقة الحرجة، وهي أن لجبهة النصرة والفصائل الإسلامية دور كبير وحاسم في المعركة.

تل الجابية يمتلك أهمية كبيرة للنظام السوري، حيث يتواجد فيه اللواء 61، وهو أحد أكبر ألوية الجيش السوري، وفيه محطات استطلاع وتشويش.

إن تأكيدات الجباوي حول "النصرة" والفصائل الإسلامية الأخرى لا يمكن تصديقها، فنحن نعلم أن لواء اليرموك، وهو أحد الفصائل في التحالف الجديد "الجبهة الجنوبية" كان قد تعاون في سبتمبر/ أيلول من العام الماضي مع "أكناف بيت المقدس" وهي جماعة جهادية متحالفة مع تنظيم القاعدة في عملية هدفت إلى السيطرة على المعبر الحدودي بين درعا والأردن.

ما نراه، وما سوف نستمر في رؤيته، هو استمرار القتال جنباً إلى جنب بين الفصائل المعتدلة والفصائل الإسلامية، على الرغم من كل التأكيدات الغربية على أن الدعم لن يوجه إلا للمعتدلين، فليس الحرص على تحديد من هو المعتدل بين الفصائل الذي يحدد الواقع، ولكن، هذا لا يعني أن الغرب لا يبحث عن فصائل محددة يقوم هو بدعمها، كما حدث مؤخراً مع "حزم" التي تتلقى دعماً من الولايات المتحدة الأمريكية.

تقسيم المقسم من سايكس بيكو إلى الأسد

■ فيكتوريوس بيان شمس

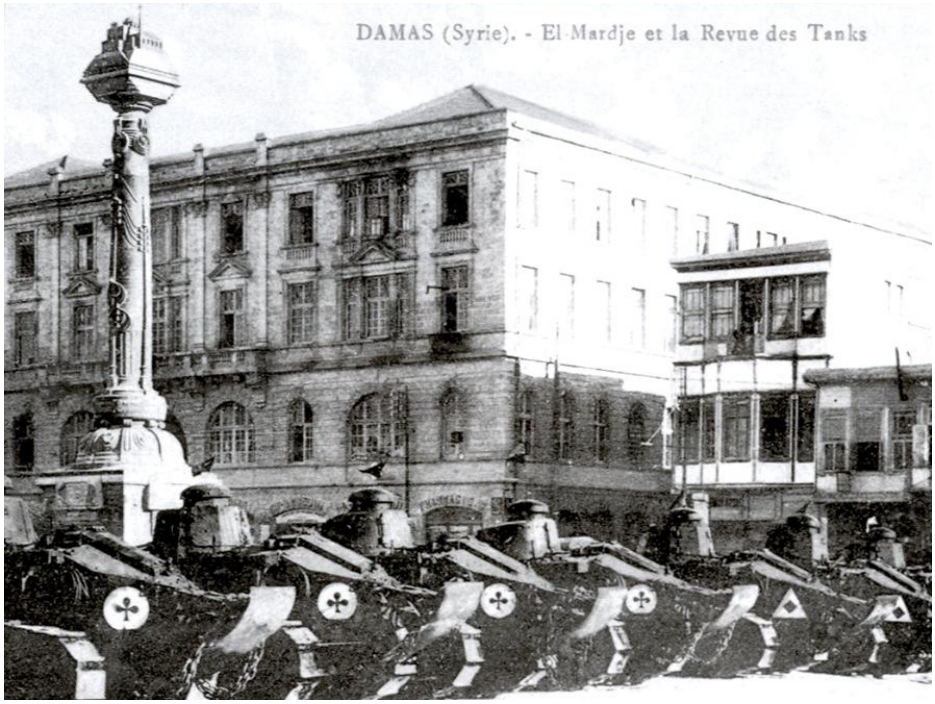

بدأت منذ فترة، وعلى خلفية الحرب الدائرة على الأرض السورية، تُطرح مسألة مصير سورية الموحّدة بشكلها الحالي على بساط البحث. وفي الطرح إيحاء بأن المسألة قد تصبح واقعاً فعلياً، في ظل عمليات "ترانسفير" لمناطق بأكملها، وخاصة مدينة حمص، وحديث عن نوايا مُبيّتة لدى النظام بالانكفاء إلى "دولة علوية" كاجترار مفلس للتاريخ ومحاولة لتكراره والعودة به إلى العام 1922 عندما قسم الاستعمار الفرنسي سورية إلى خمسة كيانات سياسية، فيما عُرف بـ "الاتّحاد السوري" وقتها، عادت وتوحّدت في العام 1925. يحدث هذا في ظل وضع إقليمي بالغ التعقيد، ولا يقلّ سوءاً، حيث قُسّمت السودان بين شماله وجنوبه في العام 2011 بالفعل، والقصة لم تنته، فدارفور مشكلة أخرى تواجه السودان، فيما بدأت تعلو أصوات بعض المطالبين بمنحها الاستقلال، مثل حسن الترابي. عدا عن النوايا بتقسيم اليمن إلى ستة أقاليم. وممارسات توحي أيضاً بأن ليبيا على الطريق، مقسّمة بين شرق وغرب. فضلاً عن أن العراق فُدرل بالفعل. تبدو الخريطة السياسية في هذه المنطقة متحرّكة ومتغيّرة بشكل دائم، فهي تحت الاحتلال العثماني شيء، وبعده شيء آخر. تحت الاحتلال الفرنسي شيء، وبعده شيء آخر. ولا شيء يمنع تغيّرها بعد أن تضع هذه الحرب أوزارها، لابل قد تكون الحرب سبباً مكمّلاً ومبرّراً لتقسيم جديد، يتماهى مع ما يحصل في المحيط القريب. فتقسيم جديد لسورية، سينهي حقبة تاريخية كاملة متكاملة، لتبدأ أخرى. إذ، من غير المعروف ما هو مصير الأراضي السورية المحتلة، سواء تلك التي في الجولان، أو تلك التي في الشمال تحت السيطرة التركية منذ العام 1938، أو حتى مصير اللاجئين الفلسطينيين في سورية، والذين شُرّدوا مع الشعب السوري، وعددهم يتجاوز النصف مليون. ومن المعلوم، أن أي عملية تقسيم لسورية ستقوم بالضرورة على أساس طائفي، والمسألة ليست مسألة "فدرلة" تحمي الأقليات كما قد يتبادر للذهن، لأن نموذج العراق مازال ماثلاً، ومازال الصراع فيه مستمرّاً لم يتوقف لحظة واحدة. الفدرالية، هي عملية توحيد لكيانات سياسية، ضعيفة بتفرّقها، قوية بتوحّدها، تتنازل فيها هذه الكيانات للدولة الفدرالية عن سلطاتها السيادية الثلاث: شؤون المال، وحق إصدار العملة، والتمثيل الخارجي، إضافة لتخليها عن جيوشها لصالح جيش واحد بقيادة الدولة الفدرالية. خير نموذج قدّم في التاريخ عن ذلك "الفدرالية الأميركية" في العام 1776، والتي اعتمدت دستورها الحالي منذ العام 1787. اتّحدت، فاستطاعت الاستقلال، لتبني أعظم قوة في العالم. أغلب الدول الهامّة والكبرى في أوروبا فدرالية، مثل ألمانيا، وايطاليا، والمملكة المتّحدة، وهولندا، وسويسرا، والقائمة تطول. لكن الفدرلة تُطرح في بلداننا من زاوية أخرى، أي من منطلق تفتيت الكيانات الصغيرة الضعيفة أصلاً، حتى لو كانت هذه الكيانات بمساحة (10،000كم)، مثل لبنان، أو (320كم) مثل غزة التي تبدو منفصلة بالكامل عن سلطة رام الله، مع أن مساحتهما مجتمعتين لا تساوي (13%) من مساحة فلسطين التاريخية. والمشكلة التي تزيد الأمور تعقيداً، أن "المعارضة" السورية تفتقد لأي رؤية حول هذه المسألة، إذ يبدو عملها وكأنّه في مجمله مجرّد ردود أفعال على وحشية النظام، وطموحات بالوصول للسلطة بأي شكل من الأشكال. لكن هذا على سوئه لا يُساوي شيئاً أمام ممارسات النظام وحلفائه، "الوحدويين" منهم بالتحديد. "فالحزب القومي السوري" الذي يطالب بتوحيد دول وأقاليم "الهلال الخصيب"، والذي إضافة إلى سوريا الطبيعية، يعتبر قبرص وسيناء المصرية وغرب العراق ابتداءً من دجلة جزءاً منها، لم يقُم هذا الحزب بنقد واحد لأدائه بمؤازرة النظام في عمليات القتل والتهجير، على الأقل لرفع المسؤولية التاريخية عنه، أو تحسّباً إذا ما كانت "الخطة ب" لدى النظام، تقتضي تقسيم البلاد ما لم تستقم له الأمور على كامل ترابها، لأن أي تقسيم سيؤثّر على المنطقة برمّتها. وقس على موقف هذا الحزب، مواقف كل الأحزاب التي تدور في فلك النظام، من رافعي لواء القومية. في بداية الأحداث، كان النظام يرمي اتّهاماته على الشعب السوري شرقاً وغرباً كيفما اتّفق، في محاولة لتلفيق النية بتقسيم البلاد، قبل أن تتشكّل "المعارضة" بشكلها الحالي. فيما عبّر مسؤولون فرنسيون رفيعي المستوى في أكثر من مرّة عن خوفهم على الأقليات، وبالتحديد المسيحيين. وعليه، فقد كانوا أكثر الأطراف تحمّساً لضربة عسكرية للنظام عندما حشدت أميركا سفنها قبالة السواحل السورية في أواسط آب/ 2013، لترسل فرقاطتها "شيفالييه بول" للمشاركة سرّاً في الضربة، فيما صرّح الرئيس الفرنسي عقب رفض "مجلس العموم" البريطاني بالمشاركة: "إن رفض مجلس العموم للمشاركة لن يؤثّر على موقف فرنسا الداعي إلى تحرّك متناسب وحازم ضد دمشق". وهو ما يُذكّر بالمشاركة البريطانية الفعالة كقوة أساسية في احتلال العراق في نيسان/ 2003، والتي انتهت إلى فدرلته بالشكل الذي هو عليه اليوم. بريطانيا التي احتلت العراق في العام 1914، وخرجت منه في العام 1947، لم يُعرف ما إذا كانت عودتها نتيجة طموحات باسترداد مستعمرتها القديمة، أم من باب معرفتها بمخابئ وأسرار هذا البلد. ما ينطبق على بريطانيا في الحالة العراقية، ينطبق على فرنسا في مثيلتها السورية. هذه مسألة بحاجة لنقاش معمّق، لا مُحرّمات فيه، ينطلق من سؤال كالتالي: هل يدافع النظام عن حدود سوريا التي رسمتها اتّفاقية "سايكس – بيكو" في العام 1916، أم لديه رؤية أخرى؟. وإن كان هذا، هكذا، ما هي استراتيجية "المعارضة" (بعيداً عن الفصاحة والخطابة) في مواجهة هذا السيناريو؟ لأن كل المؤشّرات، بالإضافة لممارسات النظام، وصمت "المعارضة"، تدُل على توجّه نحو التقسيم، أو بأحسن الأحوال محاصصة على غرار النموذج اللبناني، الذي بالضرورة سيلاقي ترحيباً من اللاعبين الدوليين في سوريا بما هو ضمانة لأمن الكيان الصهيوني. وحده الشعب السوري بما هو صاحب المصلحة الأساسي، من يستطيع إفشال هذا السيناريو، شريطة أن يقوم بثورته الثانية على كل هذه السيناريوهات، والتي سيكون أسوأها على الإطلاق استمرار هذا النظام في السلطة، لأن احتمالات التقسيم، مرتبطة بالضبط باحتمالات طول بقائه، الذي يُعمّق الشرخ المجتمعي أكثر فأكثر.

احتمالات التقسيم مرتبطة بالضبط باحتمالات طول بقاء النظام

بشار الأسد مرشحاً وكأن السوريين لم يكتفوا!

غازي دحمان

أن يرشح بشار الأسد نفسه لانتخابات جديدة، فذلك له معاني أبعد بكثير من صفة الانفصام عن الواقع التي وصفه بها سياسيون ومفكرون كانوا قد التقوا به في الفترة الأخيرة، أو عاينوا جملة تصرفاته في الآونة الأخيرة، فالواقع يقول أن الرجل ربما كانت لديه أحلام ما في الواقع الميداني، كان يبعد الخطر عنه أو حتى ينفذ رغبات حلفاءه ومشغليه، أو لربما ليزيد هامش المساومة لديه بالتفاوض على خروجه وأسرته أمنا من سورية مع بعض الضمانات، وهذه قد يحصلها نتيجة اقتناع بعض الأطراف بأنه من الأفضل إخراجه من استمرار قتاله والتفاوض معه على هذا الأساس.

حسنا، هذا الأمر كان ممكنا، وحتى المعارضة السورية نفسها تهيأت لمثل هذا الاحتمال، وكان ممكنا لبشار الأسد أن يستخدم مادة دستورية من الدستور الذي صممه بنفسه، والتي تنص على أنه يحق للرئيس تمديد فترة الرئاسة لسنتين إذا كانت الظروف غير مناسبة لإجراء انتخابات رئاسية، وكان سيكون براغماتيا بارعا لو فعل ذلك، فهو استطاع المماطلة والتهرب من استحقاق جنيف، وما يستلزمه من تشكيل هيئة انتقالية تشرف على التحضير للانتخابات الرئاسية ولمرحلة لا يكون للأسد دور فيها. بشار الأسد تجاوز هذا الأمر وهيأ المناخ لقبول حالة التمديد التي بدت أنها الخيار الأنسب والأكثر واقعية للجميع، خاصة وأن أميركا والغرب ليس لديهم رغبة في إزاحة بشار الأسد نهائياً، نظرا لعدم تبلور بديل واضح.

أما أن يتجاوز بشار الأسد كل هذه المعطيات ويتجه إلى إعادة انتخاب نفسه فتلك مسألة ترفع درجة التحدي إلى مديات غير مسبوقة ، ذلك أن بشار الأسد ليس طرفاً برانياً في الأزمة، كما أنه يكاد لا يشبه أحداً في الأزمة السورية، هو محور الحدث وجوهر وصلب القضية، وهذه الصفات يمنحها له طبيعة النظام السياسي الشديد التركز حول شخصية الرئيس، والذي لا يكتفي غالبا بدور ووظيفة الرئيس رغم صلاحياتها الواسعة، إذ نجده دائما يستفيد من أحزمة القوة التي تتيحها صفات الزعيم والقائد، وسواها من صفات القوة تلك.

كل الدلائل تشير إلى أن بشار الأسد، بصفته تلك، كان وراء كل أمر صغير فيما خص عمليات القتل والدمار والتهجير، الكثير من الوثائق جرى تسريبها خلا الفترة الماضية أوضحت بما لا يدع مجالا للشك، بأن بشار الأسد كان يتابع بنفسه كل عملية اعتقال وقتل واغتصاب، كانت تحصل على الأرض السورية، ثمة بعض العمليات التي لم يكن على علم بتفاصيلها، أو لم يكن يعرف أكثر عن حيثياتها، وهي تلك التي كانت تقع في قطاعات جرى تسليمها للجماعات الشيعية العراقية او لجماعة حزب الله، أو للمخابرات الإيرانية عموما، هنا وبحكم عدم وجود عامل الثقة فإنه لم يكن يجري إطلاع بشار الأسد في قطاعات الموت التي سلمها، على شكل تعهد، لإيران وأذرعها.

إذاً ما الوعد الذي يحمله بشار الأسد، لما تبقى من شعب سورية؟ . مزيدا من الخراب والموت والتشريد، وهل هذه لا يمكن تحقيقها إلا إذا أخذت صفة رسمية وطابعاً شرعيا!، الطغاة وقحون دائما، المهم عندهم دائما الشكل الخارجي للعملية، بالنسبة للنظام ، مجرد إعلان إطلاق العملية وفق الأطر الرسمية كان كافياً بحد ذاته ليغطي عن كل عيوب العملية، ألم يأتي بشار الأسد نفسه الى السلطة وفق عملية شكلية ركزت على تعديل واحدة من فقرات الدستور، بغض البصر عن الآلية التي تمت بها والمناخ الذي رافقها والظروف التي أنتجتها، والاهم من كل ذلك، طبيعة النتائج التي ترتبت عليها.

كل قتيل وكل معاق وكل مشرد من سورية، كل مخفي وكل معتقل في سورية هو قضية بذاتها تنتصب في وجه مهزلة إعادة انتخاب بشار الأسد. لم يحصل في تاريخ السياسة أن جرى إعادة تدوير الجريمة لتعيد إنتاج شروط عملها الجديدة، أي بمعنى إعادة ترشيق الجريمة، ولكن هذه المرة وفق اشتراط المساهمة الفعلية للضحايا في إكمال نِصاب اللعبة، والأهم أنها يجب أن تتمظهر على شكل مشهد مملوء بالرموز والصور المصممة جيدا لتعطي الانطباع الكافي عن العملية– العرس، والاستحقاق التاريخي، والديمقراطية التي فاضت عن الكيل، والتي لم يوجد مثلها حتى في الغرب نفسه، مخترع الديمقراطية.

لكن مهلاً، ثمة أسئلة كثيرة تنتصب في وجه مثل هذا التزوير الفاضح، من أين لأي عملية انتخابية أن تجري في ظروف كهذه ؟، هل يكفي إجراء العملية بالأشخاص الموجودين في المناطق التي يسيطر عليها النظام؟، وماذا عن ملايين السوريين المشردين في المخيمات وعلى الحدود، هل ستفقدهم العملية الانتخابية هويتهم السورية، على اعتبار أن ما بعد الانتخابات ليس كما قبلها، وخاصة على صعيد الهوية الوطنية؟.

لكن السؤال الأهم هو ما يتعلق بالمشروع والبرنامج الانتخابي لبشار الأسد، وما دامت هذه انتخابات تعددية، فلا شك ان كل مرشح سيكون ملزما بشرح فضائله وتعداداها وإبرازها عن منافسيه الآخرين، حتى يتسنى للناس انتخابها؟، الغالب ان بشار الأسد رجل من جنس الملائكة، هكذا يرى نفسه، وهكذا يراه مؤيديه وبيئته فلا داعي لاستعراض برامج انتخابية، الرجل يسطر بالدم والبارود والدخان والبراميل أعظم مأساة على جسد سورية، فما الحاجة لأسطر من حبر؟.

من المؤكد أن برنامج بشار الانتخابي سيحتوي ضمانات لمشغليه الروس والإيرانيين، وتأكيدات بأنه سيتابع المشوار الذي بدأه بقتل السوريين، كما أنه سيعد أنصاره ومواليه بإنزال مزيد من الدمار والقتل بالسوريين كي يشحذ هممهم، ويمنحهم دافع الاستمرار بتأييده، لكن السؤال أين السوريين من كل ذلك؟، ملايين المشردين لا رئيس ولا برنامج انتخابي ولا عزاء.

الإسلاموية: الفشل الأخلاقي في ممارسة السياسة

■ حكم عاقل

ربما كانت السمة المميزة لمعظم البلدان الموصوفة بالمسلمة هو ضعف المتطلب الديمقراطي. ويتوجب علينا بداية البحث عن أسباب ضعف هذا المتطلب في الذهنية السياسية الإسلامية نفسها.

فنقيض الاستبداد في هذه الذهنية ليس الحرية، بل يشكل مطلب العدل النقيض لممارسة الاستبداد، و المصطلح المتداول تراثيا هو " الحاكم العادل". ويكتسب العدل مفهوما فضفاضا أكثر من كونه مصطلحا تحدده هذه الذهنية بدقة. إذ تتعامل الكتب التراثية مع مصطلح "الحاكم العادل" من خلال توسيع دلالاته ليشمل ممارسات أخلاقية عدة بدءا من متابعة شؤون الرعية مهما كانت صغيرة وصولا إلى حفظ الحرمات. أما المعارضة للاستبداد فتأخذ طابعاً أخلاقيا أكثر من كونها مطلبا ديمقراطيا أو احتجاجاً من أجل ممارسة الحرية. إذ يغدو أخطر أشكال الاستبداد هو انتهاك الحرمات: الدين، العرض، المال، النفس...الخ

لا وجود للدولة في الذهنية السياسية الإسلامية، بل إن المجتمع المثالي هو الأمة، ويعبّر عنها سياسيا بالتوحيد، وهو في أحد أعمق معانيه يعني المساواة، وإنكار كافة التمايزات العرقية والطبقية.. فالتمايز ليس معطى سوسيولوجيا بقدر ما هو خطيئة، هكذا يبتعد السياسي عن أحكام الوجود ليصبح حكماً قيمياً. والمفاضلة بين الأفراد في المجتمع لا تقوم على أساس الكفاءة، بل على أساس "التقوى"، أي الالتزام الديني «إن أكرمكم عند الله أتقاكم».

إن الاسلام لم يطور مفهوماً سياسيا عن الحرية، فالعدل لا الحرية هو المتعلق بالسياسي، أما الحرية فهي مطلب يمارس في إطار الحياة الشخصية. حتى أن الرواية الشهيرة حول زجر عمر بن الخطاب لابن أحد الولاة (عمر بن العاص) وإطلاقه مقولته الشهيرة: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم أحرارا؟» ومهما كانت تقدمية بمقاييس ذلك العصر فإنها تبقى دون المفهوم السياسي الحديث والأعمق للحرية. فالحرية هنا ما اكتسب بالولادة، فما كان لعمر أن يحتج لو أن المعتدى عليه هنا أحد العبيد أو الموالي، ناهيك عن أن الإسلام استبدل بتحريم العبودية المعاملة الأخلاقية الحسنة للعبيد، وحثّ على اعتاقهم أخلاقيا مع غياب التشريع الملزم لهذا الإعتاق. هكذا يهيمن المفهوم الأخلاقي للحرية فتخرج من إطار السياسي.

هذه الذهنية السياسية الكلاسيكية تشكل أحد المرجعيات للإسلاموية المعاصرة بحركاتها المتنوعة. فاليوم لم يعد هناك أمة إسلامية بالمعنى التقليدي، بل دول، وهذا التشرذم من وجهة نظر إسلاموية هو خطيئة. وتبقى المهمة الأساسية هي إعادة توحيد الأمة التي تعكس وحدانية الله، ومن هنا تلك النزعة العالمثالثية التي تميز الحركات الإسلاموية المعاصرة.

فالمصطلح المركزي في الفكرة الإسلاموية هو الحاكمية. إن الحاكمية لله وشتان ما بين شرع الله وشرع البشر. فالقوانين الوضعية هي عبودية للبشر من دون الله. والمجتمع الفاضل المثال هو الذي يطبق الشريعة، والوصول الى السلطة هو السبيل لهذا المجتمع إما عبر الدعوة (حسن البنا) وإما عبر الجهاد (أبو الأعلى المودودي وسيد قطب). وفي كلا الحالين، الحاكم المستبد هو الذي لا يطبق شرع الله، أما المجتمع الخاضع للقوانين الوضعية فهو مجتمع غارق في الجاهلية لأنه ينكر سلطة الله. وهذه الجاهلية أسوأ من جاهلية ما قبل الإسلام، ففي حين قامت الأولى على الجهل، فإن الجاهلية المعاصرة هي تمرد على الله. و الجاهلية ليست حقبة زمنية، بل هي عند قطب (معالم على الطريق) حالة متكررة في كل مرة ينحرف فيها المجتمع عن الطريق الإسلامي في الماضي والحاضر والمستقبل.

إن الدعوة كأحد وسائل الزحف نحو السلطة تفترض خلق مثال إسلامي. فمن واجب الإسلاموي أن يحاكي سلوك النبي محمد قولاً وفعلاً. إن هذا المثال هو في النهاية ليس سياسيا بل أخلاقيا. أما الهيكلية التنظيمية للحركات الإسلاموية فهي أبعد ما تكون عن أن تشكل حزبا، بل هي أقرب إلى المجتمع المضاد. ومن هنا كانت هيمنة تسمية "الجماعة" والتي هي في الذاكرة الجمعية الإسلاموية، ملاذ للمؤمن بوصفها نوعا من الهجرة الداخلية اتقاء من شر أعداء الإسلام. أما الجهاد فهو كما يرى المودودي: «كفاح ثوري للاستيلاء على السلطة من أجل خير البشرية جمعاء» ويبدو أن مفهوم الخير هنا لا يحمل معنى سياسياً يحيله إلى مفهوم المصلحة. والجهاد الذي لم يرد كأحد أركان الإسلام الخمسة أصبح لدى الإسلامويين فريضة غائبة. وهو لا يكون على مستوى الدولة بل على مستوى الأمة. فألوف الشبان توافدوا للجهاد من هنا وهناك إلى أفغانستان وسوريا والعراق وغيرها متجاوزين الاعتبارات السياسية والعرقية. وهو أمر لا يتعلق بالنتيجة المتوخاة منه بقدر ما هو أمر بين المرء وربه وليس بين المرء وعدوه.

أما التعددية الحزبية فهي مرفوضة لأن الخلاف في الأمة يجب أن يكون بين أفراد، أما على مستوى الأمة فهناك الإجماع الذي يضمن وحدتها. فالإجماع هنا هو الوجه الثاني لعملة الأمة التي يشكل التوحيد وجهها الأول.

الإسلامويين الذين انتقدوا ذهنية العلماء التقليديين في الإفراط في الفقهية الأخلاقية وعدم مبالاتهم بالسياسي، آل فكرهم لأن يغرق في الناحية القيمية الأخلاقية، ولم يكن فكراً سياسيا، حقيقيا. وتجربة «الإخوان المسلمين» في مصر تبرهن أنه حتى محاولة تطبيق الشريعة كانت مضادة لمنطق الدولة الحديثة، وأدرك «الإخوان» عدم قدرتهم على أسلمة المجتمع فاكتفوا بـ «أخونة» الدولة. أما إصلاح المجتمع فكان إصلاحا أخلاقيا وشكلياً قبل كل شيء، فالحجاب كان أهم بكثير من قضايا الحريات والتنمية والبطالة والفقر، وحتى أهم من مجموع ديون مصر.

الإسلاموية في لحظات عدة لاسيما في لحظات الفشل وتعرضها للقمع، تماهت مع تطرف الحركات الجهادية السلفية، رغم الفارق في تقبل الإسلاموية للحداثة بشكل عام. ولكن كلا الاتجاهين أصيب بإخفاق سياسي وحتى أخلاقي ذريع. فلم تنتصر الأمة، ولم تفلح هذه الحركات في السيطرة على التشرذم التقليدي، فانتصرت الخطيئة ومنطق الدولة تارة والدويلات والإمارات (سوريا – أفغانستان– غزة) تارة أخرى. وحتى في إيران التي حققت ثورتها الإسلامية نتائج ملموسة تخلت عن النزعة العالمثالثية لصالح التقوقع داخل حدود الدولة، وخلف جدران مجتمع محافظ.

شباب ثورة يناير يخشون عودة القبضة الأمنية

■ القاهرة- «البديل»:

تنظر قطاعات واسعة من الشباب المصري إلى التطورات التي شهدتها ثورتهم ضد نظام مبارك بكثير من الإحباط، فالبعض يعتقد أن الثورة لم تحقق أهدافها التي أعلنتها «عيش، حرية، عدالة اجتماعية»، بل اتجهت الأمور نحو الأسوأ، فالمواجهة بين العسكر والإخوان أفرغت الكثير من مضامين ثورة الشباب، وأبقت معادلة التغيير في حالة استقطاب، ولا تظهر أية ملامح جدية لنهاية هذا الاستقطاب.

المحاكمات الأخيرة في مصر أفزعت الكثير من الشباب الذين شاركوا في ثورة 25 يناير 2011، وإن لم يكن هؤلاء الشباب من مناصري الإخوان، لكنهم يشعرون بعودة القبضة الأمنية على البلاد، خاصة بعد المحاكمات السريعة التي أفضت إلى إصدار أحكام بالإعدام على شباب من «الجماعة»، وإصدار أحكام بالسجن ضد شباب من حركة 6 أبريل.

من جهة أخرى، يرى بعض الشباب المصري أنه لا يمكن العودة إلى الوراء، وأي محاولة من هذا النوع ستكون كارثة حقيقية، إذ لم يعد ممكناً إقناع الناس بالشعارات، «نحتاج إلى خطوات ملموسة، وإلى مشاركة حقيقية، ولا يبدو أن هذا هو المنحى»، بهذه العبارة يلخص شاب مصري رؤيته للأحداث، وهي رؤية يشاركه فيها كثر من جيله، وهم من الشباب الذي شارك في إسقاط نظام مبارك، لكنه يشعر اليوم بالتهميش، فقد عادت الكثير من الرموز إلى الواجهة بشكل مباشر أو غير مباشر، كما أن الإعلام المصري لم يبارح حقبة مبارك، ولم يحدث فيه أي تغيير جدي، وما زال الخطاب هو نفسه، وهو ما أصبح يشعر قطاعات واسعة من المصريين بأن الأمل في أن يتحول الإعلام إلى إعلام لكل الآراء هو مجرد سراب.

ومع كل ذلك فإن الحركة المطلبية المصرية ما زالت موجودة، خاصة أن الوعود بتغيير أوضاع العاملين قد ذهبت أدراج الرياح، وتعول الحركة المطلبية على تنظيم نفسها لتكون قادرة على تحقيق مطالبها، لكن كل هذه المطالب تصطدم بواقع اقتصادي صعب، وترهل الكثير من المؤسسات التي تفتقد إلى أية قدرات حقيقية لتحسين البيئة المناسبة لتنمية الواقع المصري، وافتقادها إلى أي خطط مستقبلية.

ورغم كل المؤشرات السلبية إلا أن الحراك الشبابي يحاول إعادة تنظيم نفسه، وبناء قياداته، وهو ما تعبر عنه الكثير من أنشطة هذا الحراك، حيث يبدو الإصرار على مواصلة النضال من أجل الديمقراطية، وهو ما يعبر عنه أحد قادة هذا الحراك بالقول: «مصر لا تحتمل الاختناق من جديد، علينا أن نفتح النوافذ، وإلا فإن ما ينتظر البلد خطير».

فوز المالكي ومستقبل الديمقراطية في العراق

خاص «البديل»:

لمن منح العراقيون أصواتهم في الانتخابات البرلمانية العراقية؟ ووفقاً لأية قناعات كان تصويتهم؟ وما هي الأولويات التي اختار من خلالها العراقيون كتلتهم السياسية؟. هذه الأسئلة وغيرها تكشف عن أزمة الديمقراطية في العراق، وربما عن الأزمة البنيوية في طريقة حكم العراق وإدارته.

توقعت الكثير من التقارير فوز نوري المالكي (ائتلاف دولة القانون) بولاية ثالثة، وعلى الرغم من عدم صدور النتائج بعد، إلا أن الترجيحات تأتي في هذا المنحى الذي يؤكد على أن المالكي سيمكث في رئاسة الوزراء لولاية جديدة.

وسبقت الانتخابات الحالية مواجهات بين الجيش العراقي وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في منطقة الأنبار، ومحاولة المالكي الاتفاق مع العشائر على التهدئة، ويطمح المالكي من خلال ذلك التأكيد على إمكانية الدولة في مواجهة الإرهاب.

لكن، وكما بات معروفاً، فإن أزمة الحكم في العراق لا يمكن حلها من خلال الهروب إلى الأمام، ووضع قضية الإرهاب في مقدمة مشكلات العراق، فالقوى السياسية والمجتمعية ما زالت أسيرة المحاصصة الطائفية التي كرسها الدستور العراقي، وليس من المتوقع أن تتغير المعادلة في الأمد المنظور.

أحكم المالكي قبضته على الكثير من مفاصل الدولة العراقية، وتحديداً الجيش العراقي، كما أسهمت الانتهازية السياسية في بناء تحالف قوي ضد أي إمكانية لتغيير قواعد العمل السياسي بعيداً عن الطائفية، وأكثر ملامسة لهموم المواطن العراقي الذي يفتقد إلى عدد كبير من الخدمات في شتى المجالات، وأولها الكهرباء.

عراقيون كثر أدلوا بأصواتهم لمصلحة المالكي على قاعدة أنه الرجل القادر على مواجهة التنظيمات المتطرفة، وإعادة الاستقرار إلى العراق، كما حدث في عام 2008، بعد عامين من الاقتتال الأهلي (2006-2007).

خاض المالكي خلال العامين الأخيرين صراعات كبيرة مع خصومه السياسيين، وتمكن من إقصاء العديد من المنافسين، وبنى العديد من الولاءات داخل أجهزة الحكم، وهي اليوم تعود تخدم طموحاته من خلال صناديق الاقتراع، ليس لأن الديمقراطية السياسية تفرز الأفضل، بل لأن العراق ما زال يعاني من ضعف النخب السياسية ذات المشروع الوطني الجامع، وهو ما تؤكده خطابات القوى السياسية التي تتنافس على الطوائف والمكونات المذهبية والعشائرية، ويمكن بهذا الشأن مراجعة خارطة القوى السياسية، ورصد جذورها الطائفية المؤسسة لوجودها واستمراريتها.

الثقافة العربية وصدمة المستقبل

د. عبدالله تركماني

بداية، يطرح واقع الثقافة العربية مجموعة تساؤلات: ماهي مشكلات الثقافة العربية ؟ وهل هناك تفسير لأسباب هذه المشكلات ؟ وما هي التحديات الجديدة التي تطرحها العولمة على الثقافة العربية ؟ وهل نستطيع أن نبلور أسئلة تحدد أجوبتها استراتيجية ثقافية ؟

لقد عرّضت الثورات المعرفية والتكنولوجية والمعلوماتية العالم العربي لما يسمى بـ «صدمة المستقبل»، بكل ما تنطوي عليه من تحديات تمس الكيان العميق للعرب. وتزداد الأخطار تأثيراً بسبب ما يعانيه الكيان العربي نفسه من عوامل الضعف المتمثلة في انتشار الأمية، وتخلّف برامج التربية والتعليم عن حاجات المجتمعات العربية ومتطلبات العصر، ونقص الحريات، وانعدام المشاركة الشعبية الحقيقية والفاعلة، وعدم شمولية السياسات الثقافية، وضعف الصناعات الثقافية، وسيادة الإعلام السطحي.

إنّ النظام الثقافي العربي ساهم، إلى حد بعيد، في إبعاد العرب عن دائرة المشاركة الفعلية في النظام الثقافي الكوني، وجعلهم أسرى الثقافة الاستهلاكية. وفي المقابل، حوّل الثقافة التراثية إلى قلاع مُغلقة تحاول تسوير نفسها خوفاً من رياح التغيير، وتحتمي وراء التقليد وترديد مقولات السلف الصالح.

ولا شك أنّ أزمة الثقافة العربية هي جزء لا يتجزأ من أزمة الدولة الوطنية العربية من جهة، وهي، من جهة ثانية، أزمة بنية ثقافية عربية تندرج في إطار بنية اقتصادية – اجتماعية متوارثة منذ عقود طويلة من الركود والتأخر. مما يسمح لنا بأن نطرح السؤال المقلق الذي أثاره الأمير شكيب أرسلان في مطلع القرن العشرين: لماذا تراجع العرب وتقدم غيرهم ؟ وتساؤل عبدالله العروي في كتابه «الإيديولوجية العربية المعاصرة» عن واقع الثقافة العربية، وتفسيره أزمتها بأنها أزمة وعي، أو بالأحرى أزمة انعدام الوعي بواقعها الخاص. على أنه في كتابه « مفهوم العقل» الصادر عام 1996، انتهى إلى أنّ أزمة الفكر العربي هي أزمة الفعل في منهجه العقلي، أو بالأحرى أزمة انعدام الفعل. أي أنّ أزمة الثقافة العربية المعاصرة تتمثل في اختلال العلاقة بين الوعي والفعل، بين الوعي المنقوص والفعل العاجز، بين التوفيقية الملتبسة وافتقاد القدرة على الحسم ؟!

وفي زمن العولمة، فإنّ طبيعة المخاطر المهدّدة للثقافة العربية لا تتعلق بعمليات العولمة وتداعياتها الثقافية والسياسية والاجتماعية، بقدر ما تتعلق بمدى قدرة هذه الهوية الثقافية العربية على تجاوز أزمتها، خاصة ما يتعلق منها بالتنمية الشاملة وتوسيع إطار الديمقراطية، وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني، وتفعيل قيَم الحوار والتعددية، وقبول الرأي والرأي الآخر، وتوفير حرية البحث العلمي، وإنشاء نظام تعليمي مختلف عن النظم القائمة حالياً، مختلف في مادته وفلسفته، يقوم في الأساس على تأهيل وإعداد كوادر تعليم عالية المهارات، واحترام عقل المتلقّي، وتوفير وسائل تمكينه من الاستيعاب الناقد للمعلومات والآراء وإبداع الأفكار، واختصار الزمن في مناهجنا التعليمية، وإطلاق العنان للطاقات الشابة في كل المجالات لكي تفكر وتبدع وتعزز ثقتها بإمكاناتها.

وللخروج من هذه الحالة الضعيفة للثقافة العربية، خاصّة في ظل ثقافة العولمة، لا بدَّ من التأكيد على مجموعة جوانب مترابطة للتغيير الثقافي، الذي يمكّننا من القطيعة مع التأخر والانطلاق إلى مسارات النمو والتنمية الذاتية، والتحرّر من المحنة العربية:

(1) – ثقافة الدور أو الواجب الحضاري، أي إحياء فكرة الإعمار التي هي من أهم الأرصدة الثقافية للحضارة العربية – الإسلامية، بما هي واجب الإنسان في الكون. خاصة وأنّ القول قد حلّ محل الفعل في أداء رسالة الدور الحضاري في ثقافتنا العربية، حين اطمأن العرب إلى دورهم في الماضي، فعكفوا على تمجيده، دون الإضافة إليه.

(2) – ثقافة الامتياز والإنجاز، إذ أنّ الفائزين في المنافسة الحضارية هم مَنْ يسعون لتحقيق أعلى معدلات وأرقى مستويات الأداء في مجالات الحضارة المختلفة، وبخاصة مجالات الإنتاج والاقتصاد. وتتطلب ثقافة الأداء والامتياز التأكيد على معنى رئيسي وهو أنّ العالم قد هجر التفاخر بالأصل، والنوع، والهوية، وجعل القيمة الحقيقية اللازمة للاحترام والهيبة هي الإنجاز.

(3) – الانفتاح والمبادرة الإيجابية، حيث أنّ الانكماش واتخاذ موقف الدفاع حيال ما يسميه البعض بـ «الغزو الثقافي» هو استراتيجية بائسة وفاشلة تماماً، فلم تعد الاستراتيجيات الدفاعية والفصامية قادرة على إنقاذ الذات الحضارية من الهزيمة أو التبعثر، وإنما صار الأمل الحقيقي في الصمود رهناً بالتعلم واستيعاب واتقان ما لدى الآخرين من رصيد المعارف وفنون الإنتاج، ثم في الثقة بالذات والشعور بالواجب الحضاري، وإصلاح شؤوننا الداخلية بعدما فسدت وتدهورت.

وانطلاقا من المعطيات، الموصوفة أعلاه، ثمَّة أهمية كبرى لصياغة استراتيجية عربية للحوار مع الثقافات الأخرى، مما يستدعي القيام بدور نقدي مزدوج: الاستيعاب النقدي لفكر الآخر، بمعنى المتابعة الدقيقة للحوار الفكري العميق الذي يدور في مراكز التفكير العالمية، وفي العواصم الثقافية الكبرى. والنقد الذاتي للأنا العربية، باعتبار أنّ ذلك هو الخطوة الأولى في أي حوار حضاري جادٍّ.

وهنا تبرز مهمة المثقفين بالتوجه إلى الحداثة كهدف وككل متكامل، بما ينطوي عليه ذلك من تبنّي لسلطان العقل على النقل، والفصل بين الديني والسياسي، والتخلّي عن الشعارات والأوهام، وفهم اتجاه الحقبة التاريخية المعاصرة، والدعوة إلى التحديث السياسي باعتباره المدخل الحقيقي لأي تحديث آخر، والدفاع عن المواطنة التي قوامها المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، والتمسك باحترام الحق في الاختلاف انطلاقاً من نسبية المعتقدات والقناعات.